من بقايا البدائية

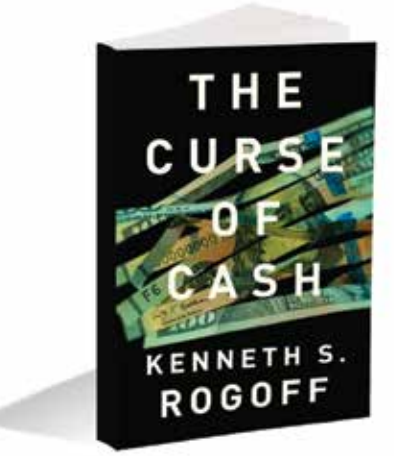

كينيث روغوف

لعنة النقود

Kenneth S. Rogoff

The Curse of Cash

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 248 pp., $29.95 (cloth).

بذل الاقتصاديان جون لو وجون كينز مجهودا كبيرا للتخلص من قوة الذهب وكانا يفضلان بدلا منه نقود الثقة. ولكن دائما ما كانت التطورات في مجال تكنولوجيا المدفوعات تسفر عن وسائط جديدة للمدفوعات ونظرية نقدية جديدة. ووصلت التكنولوجيا إلى مرحلة يمكن فيها التخلي الآن عن معظم الوسائط المادية تقريبا في المجتمعات المتصلة بشبكات لاسلكية. وفي كتابه «لعنة النقود»، يتناول كينيث روغوف بحماس الحجج التي تؤيد ضرورة التخلص منها لأن الأضرار الاجتماعية للعملة الورقية تفوق فوائدها بكثير.

وإذا ما نفذت تلك الخطة تنفيذا كاملا، فإن هذا الكتاب سيكون على الأقل بمثابة مخططها الأولي، إن لم يكن النهائي. ويتناول هذا العمل المكتوب بدقة كل ما هو مطلوب لمثل هذا الإصلاح النقدي. بيد أن الكتاب ليس مثيرا للجدل بشكل مفرط. ويورد روغوف بالتفصيل جميع الحجج تقريبا المعاكسة لمحاولة إصلاح العملة الورقية، ثم يعمل على دحضها أو تخفيفها.

وتسمح الخطة بكل من الإصلاح الاقتصادي الكلي والمصادرة الضخمة المحتملة للنقود غير المشروعة. وتذكرني جرأة الخطة في هذين البعدين كثيرا بخطة كولم–دودج–غولدسميث لعام ١٩٤٦ بشأن الإصلاح النقدي في ألمانيا. ولكن لكي أطرح شكوكي في البداية، في ضوء هذا التمهيد، فإنني أشك في أنه يمكن تنفيذها أبدا بدون جيش احتلال أو نظام شمولي يقمع التطلعات الجغرافية–السياسية لجهة الإصدار.

وأصبحت الانتقادات الموجهة للفئات الحالية من العملات قضية مثيرة لاهتمام كبار الاقتصاديين الأكاديميين. ففي المقام الأول، تمثل الفئات الكبيرة من العملات شريان حياة للاقتصاد غير الرسمي. ويريد روغوف وآخرون التخلص على أقل تقدير من الفئات النقدية الكبيرة مثل المائة دولار أمريكي والخمسمائة يورو والألف فرنك سويسري.

وسيكون للتخلص من العملات الورقية تأثيرات عديدة مرغوبة، بما في ذلك الحد من التهرب الضريبي المرتبط بالكميات الكبيرة من النقود والأعمال التجارية غير المسجلة والأجور غير المبلغ عنها. وسيتعرض الإرهابيون والقائمون بالاتجار بالبشر

روغوف وآخرون يريدون التخلص من الفئات النقدية الكبيرة.

وتجار المخدرات والسلاح والساسة الفاسدون والحكام الديكتاتوريون لمخاطر مصادرة نقودهم أو على الأقل تقدير تعطيل أنشطتهم.

وماذا عن فقدان الخصوصية في المعاملات الشخصية؟ فقد أبحرت هذه السفينة بالفعل في مجتمع يتسم بالرقابة الشاملة عن طريق الفيديو، وعمليات التجسس التي تقوم بها وكالة الأمن الوطني الأمريكية، وجمع وسائط التواصل الاجتماعي والقراصنة الآخرين لكميات ضخمة من البيانات. فهل ستجد الأنشطة غير المشروعة ببساطة آليات بديلة؟ وماذا عن الاستخدامات الإيجابية اجتماعيا للنقود غير الرسمية؟ فسيفقد الناس في الاقتصادات التي تُدار بطريقة سيئة للغاية أحد سبل الهروب من التضخم المفرط. وستحتاج الأعداد الكبيرة من السكان الذين ليس لديهم سبل حصول على خدمات مصرفية إلى النقود المادية، ويحتاج الناس إلى النقود عندما تؤدي الانقطاعات الكهربائية إلى تعطيل المعاملات الإلكترونية.

ولمواجهة هذه الاعتراضات، يقترح روغوف حلولا بديلة. فهو يجمّع أدلة على أن المكاسب الاجتماعية الناجمة عن التخلص من العملة ستفوق الخسائر، ولكنه يسلم بأنه رأيه الشخصي. وكنائب عام صارم، فإنه يحمّل الإدانة بكل جريمة يمكن تصورها: العملة الورقية هي ناقل المرض!

ولكنه يتجاهل أساسا منطقيا حاسما لفئات النقود الكبيرة. فالعملات والأدوات المالية ذات القوة الكبيرة تؤدي دورا مزدوجا، فهي أدوات أساسية للسياسات الاقتصادية والمالية وقنوات للقوة الجغرافية–السياسية.

وهناك توتر بين هذين الدورين. فالحفاظ على اليورو بتكلفة اقتصادية كبيرة ليس له معنى كبير خارج المجال الجغرافي–السياسي. وتُلحق منظومة الدولار، بما فيها سياسات العملات الورقية، بنفسها الضرر اقتصاديا بالتركيز بشكل أكبر من أي وقت مضى على الأهداف الجغرافية–السياسية. فعلى سبيل المثال، من أجل قلب نظام طالبان، سلم عملاء الولايات المتحدة رزم من العملات الورقية من فئة المائة دولار إلى جيوش القبائل المرتزقة لتغيير ولائهم. وذكر جون تايلور، الاقتصادي بجامعة ستانفورد ووكيل وزارة الخزانة السابق، كيف أرسلت الولايات المتحدة رزما كثيرة من العملات الورقية من فئة المائة دولار لدفعها إلى الموظفين الحكوميين العراقيين قبل إصلاح العملة. وفي بعض الأحيان، تقدم مدفوعات للحكام الديكتاتوريين لدعم مصالح جهات إصدار فئات العملات الكبيرة. وإذا تخلصت الولايات المتحدة وأوروبا من عملاتها، فسيكون عليهما شراء كميات أكبر من حمولات الطائرات من العملات الورقية من فئة المائة يوان لعمليات الأمن القومي من هذا القبيل. وهذا يكفي لإقناعي بأن فئات النقود الكبيرة ذات القيمة الحقيقية سوف تستمر.

وحتى خطة البنك المركزي الأوروبي لوقف إصدار العملات من فئة الخمسمائة يورو ستحقق القليل في خفض الأرصدة القائمة في المستقبل القريب ويبدو أنها تتجه إلى زيادتها. وعلى مسار معاكس، أوقفت الولايات المتحدة إصدار عملات بفئات أكبر من مائة دولار في عام ١٩٦٩ في محاولة لوقف استخدامها غير المشروع. وقد زاد التضخم اللاحق لذلك وزن النقود من فئة المائة دولار اللازمة للاتجار بكيلو واحد من الكوكايين بمقدار سبعة أضعاف. ويقوم التضخم بعمل روغوف دون الحاجة إلى أي إجراء صريح!

ولكن إذا كانت المشكلة اللوجستية للقائمين بغسل الأموال هي الهدف الحقيقي لروغوف، فلماذا لا نزيد ببساطة أحجام فئات النقود الكبيرة دون القفز من خلال الطوق المشتعل الذي يمثله التخلص منها؟ فقبل عام ١٩٢٩، كانت عملة الولايات المتحدة أكبر حجما مما هي الآن بنسبة ٤٠٪. ومن شأن إعادة هذا الحجم أو حتى حجم أكبر أن يحقق عجائب في الحال في شكل عقود من التضخم. والقانون الحديدي لتقويض الاقتصادات غير المشروعة هو أن: زيادة الحجم المادي للعملة الورقية بنسبة ما تعادل نفس نسبة الزيادة في مستوى السعر.

بيتر غاربر
مستشار أول، بحوث الأسواق العالمية،
المصرف الألماني

عندما لا يحصل الفائزون على كل شيء

روبرت فرانك

النجاح والحظ

حسن الحظ وأسطورة الجدارة

Robert H. Frank

Success and Luck

Good Fortune and the Myth of Meritocracy

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 187 pp., $26.95 (cloth).

تناول كل من فيليب كوك وروبرت فرانك، في كتابهما الصادر في ١٩٩٥، والمعنون المجتمع الذي يحصل فيه الفائز على كل شيء، المنافسة على العدد الأقل من الجوائز الأكبر حجما في الأسواق التي يحصل فيها الفائز على كل شيء. فهما يفترضان أن هذه الأسواق — التي يستحوذ فيها الأفضل أداء على معظم الجوائز، تاركا لبقية المنافسين القليل جدا — أدت إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وربما بالتركيز على الفائزين فقط إلى ضعف الثقافة نفسها. ومنذ نشر هذا الكتاب، أصبح فرانك مؤيدا قويا لفكرة أن ضريبة الاستهلاك التصاعدية قد تجنب الدخول في دوامة من تزايد عدم المساواة في الدخل وتحول الأموال من الإنفاق الاستهلاكي إلى الادخار والاستثمار.

ويتابع كتابه الأخير المعنون النجاح والحظ بطبيعة الحال عمله السابق. فهو مناقشة مثيرة للإعجاب عن كيفية عمل الأسواق التي يحصل فيها الفائز على كل شيء، وعن زيادة عدم المساواة في الدخل و«شلالات الإنفاق» في هذه الأسواق، وحاجة الفائزين الاقتصادية إلى الإقرار بدور الحظ في مثل هذه الأسواق وبالتالي استعدادهم لتقاسم أرباحهم للصالح العام، وكيف يمكن أن يؤدي تغير السياسة الضريبية إلى تخفيف حدة بعض هذه المشاكل.

ويدعي فرانك، وهو أستاذ في مجالي الإدارة والاقتصاد بجامعة كورنيل، أن الموهبة والعمل الدؤوب وحدهما لا يؤديان بالضرورة إلى تحقيق نجاح متناسب في السوق. فالأحداث التي تقع مصادفة كأن يولد المرء في الأسرة الصحيحة (تأثير الجينات والمميزات الأسرية المبكرة) أو البلد الصحيح (تأثير البيئة المادية، والمالية، والثقافية والتعليمية) تسهم أيضا بشكل كبير في النجاح.

ويقول إن تأثير أحداث المصادفة أو الحظ هذه يتفاقم في الأسواق التي يحصل فيها الفائز على كل شيء. فالفائز، الذي قد يكون أفضل قليلا فقط ممن يليه، يحصل على كل شيء، بفضل الأسواق المفتوحة، وعدم قدرة معظم الناس على الاختيار من بين الخيارات المتنافسة بسبب قلة الوقت والجهد، وأثر الانتشار الشبكي لوسائط التواصل الاجتماعي. وبالتالي، تعتمد الجوائز على الأداء النسبي أكثر من اعتمادها على الأداء المطلق (تذكر الدوافع التي تكون لدى الرياضيين لتعاطي المنشطات)، وتتركز الجوائز في أيدي عدد قليل من الناس. وبالتالي يضغط الفائزون على الحكومة لخفض معدلات الضرائب على الشرائح مرتفعة الدخل وتقليل القواعد التنظيمية، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة.

وثمة انعكاس مثير هو أنه كلما أنفق الأثرياء أكثر، كلما زاد أيضا إنفاق الشرائح الأقل دخلا — وهو ما يطلق عليه فرانك «سباق المركز الاجتماعي» (Positional arms race). وهي فكرة أن ما يكون «كافيا» يتغير باستمرار مع زيادة عدم المساواة في الدخل (يذكرنا ذلك بالمقال المؤثر لأمارتيا سن المعنون «الفقر من الناحية النسبية» *(Poor, Relatively Speaking)*. وبالنسبة لذوي الدخل المنخفض، يؤدي ذلك إلى عسر مالي شديد.

ويعرض فرانك بعد ذلك دور الحظ في الأسواق التي يحصل فيها الفائز على كل شيء. فباستخدام عمليات محاكاة، يوضح السبب في أن أكبر الفائزين محظوظون في أغلب الأحيان — عندما يكون كل المنافسين غاية في المهارة والعمل الجاد، فإن الفوز يتطلب أن تسير كل الأمور بالشكل الصحيح. واستنادا إلى الاقتصاد السلوكي والخبرات في مجال علم النفس، يبين فرانك أن الفائزين أنفسهم يميلون إلى التقليل من دور الحظ. ففكرة أنهم اجتهدوا في العمل أكثر «رسوخا» في إدراكهم من مجرد أن الحظ حالفهم. والتقليل من دور الحظ يشجع على المزيد من العمل الدؤوب وبذل المزيد من الجهد.

ويدعي فرانك أن هناك تكلفة اقتصادية للتقليل من أهمية الحظ. فالفائزون الذين

هناك تكلفة اقتصادية للتقليل من أهمية الحظ.

يعتقدون أن لهم حق مشروع فيما يحققونه من أرباح يترددون في دفع الضرائب، مما يزيد من صعوبة تحصيل الإيرادات من أجل الاستثمارات الاقتصادية. أما أولئك الذين يقرون بدور الحظ في حياتهم فمن الأرجح أن يشعروا بالامتنان لما حققوه من نجاح — ويتقاسموا مع غيرهم ما فازوا به لدعم الصالح العام.

وأخيرا، يدعي فرانك أن تغيير السياسة الضريبية — للاستعاضة عن ضريبة الدخل التصاعدية الحالية بضريبة استهلاك تصاعدية بدرجة أكبر بكثير — يمكن أن يزيد الادخار والاستثمار ويقلل الإنفاق. ويبين دليلا على المصالح المتحفظة والمتحررة لمثل هذه ضريبة ويقدم أمثلة على كيفية تنفيذها.

وفي ضوء القلق المتزايد بشأن عدم المساواة في الدخل خلال هذا الموسم الانتخابي في الولايات المتحدة، وضعف ميزانية الحكومة الفيدرالية بسبب تقاعد مواليد جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، والحاجة الملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية، فإن هذا الكتاب يأتي في الوقت المناسب تماما. فهو ليس مجرد مقترح ضريبي آخر؛ فقد وضع المؤلف ببراعة إطارا متماسكا لفهم بعض مشكلات المجتمع الأكثر إلحاحا. ويمثل هذا الكتاب قراءة سريعة وشاحذة للفكر — ويقدم رؤية اقتصادية أكثر بكثير مما يوحي العنوان.

إيرين فوستر، دكتوراه
أستاذ مساعد في علم الاقتصاد
جامعة جورج واشنطن

مراقبة المدير

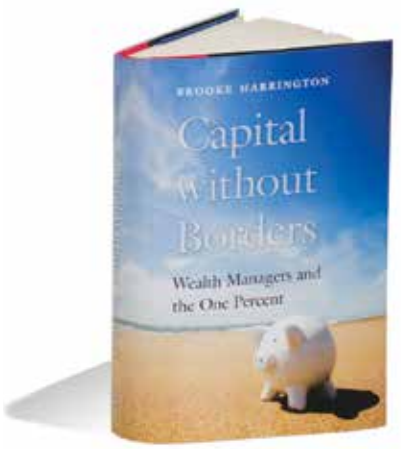

بروك هارينغتون

رأس مال بلا حدود

مديرو الثروات ونسبة الواحد في المائة

Brooke Harrington

Capital without Borders

Wealth Managers and the One Percent

Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2016, 358 pp., $22.95 (cloth).

المؤلف جون غريشام الذي تحقق كتبه أعلى المبيعات مشهور ببحوثه التفصيلية حتى قبل أن يبدأ كتابة أي عمل. أما عالمة الاجتماع بروك هارينغتون، مؤلفة كتاب رأس مال بلا حدود، فقد اتخذت نهجا أكثر انغماسا في دراسة وصف الأعراق البشرية لمحاولة فهم مديري الثروات، الذين تدعي أنهم ساهموا في خلق حالة عدم المساواة البالغة في الثروات في الوقت الحالي. فقد تمكنت من خلال ثمانية أعوام أمضتها في البحث، بما في ذلك الحصول على شهادات في مجال إدارة الثروات وإجراء ٦٥ مقابلة مع مديري الثروات في ١٨ بلدا، من كشف الستار عن مهنة إدارة الثروات.

ويرجع تاريخ إدارة الثروات إلى عصر القرون الوسطى، حيث كان مالك الأرض الذي يبتعد عنها لأداء الخدمة العسكرية ينقل ملكية أصوله إلى وصي. وبدأت عملية الاعتراف بالأوصياء كمهنيين في وقت لاحق في القرن التاسع عشر. وفي السنوات العشرين إلى الخمس والعشرين السابقة، أصبحت حماية الثروة من الضرائب والهيئات التنظيمية الأخرى عملا يمارس في جميع أنحاء العالم، ويقتضي التنسيق بين البنوك، ومكاتب المحاماة، ومكاتب المحاسبة. وتدعي هارينغتون أن هذا التغير يتطلب نوعا جديدا من الخبرة المهنية التي تخدم رؤوس الأموال والعملاء العابرين للحدود وكثيري التنقل. وتأسست رابطة ممارسي الأنشطة ذات الصلة بالاستئمان والتركات (STEP) في عام ١٩٩١ وتضم الآن أكثر من ٢٠ ألف خبير.

وتخلص هارينغتون إلى أن مديري الثروات وضعوا أساليب وتقنيات مبتكرة تساعد عملائهم على الاستفادة من الثغرات القانونية والقواعد المتعارضة في المعاملات عبر الحدود (ما تسمى المراجحة التنظيمية) لتقليل مدفوعات الضرائب، وحماية الأصول من الدائنين أو الأزواج المطلقين، ونقل الثروة إلى الأجيال القادمة. وأصبح استخدام المراكز المالية الخارجية — التي تعد مأوى لتريليونات الدولارات من الثروات الخاصة وثروات الشركات — عنصرا أساسيا لخطط إدارة الثروات للشركات والأفراد. ويضع مديرو الثروات هذه الأصول في منطقة الاختصاص الأنسب لمصالح العميل ويفرقون هذه الأصول على أوسع نطاق ممكن. ويقوم بعض مديري الثروات بصياغة قوانين بالنيابة عن الحكومات الأجنبية لتمكينها من جذب المزيد من الاستثمارات من الخارج ويسخرون من عدم قيام بيل غيتس بإنشاء شركة ميكروسوفت في الخارج.

وفي حين تميل المهنة إلى رؤية التهرب الضريبي على أنه شكل من أشكال الدفاع عن النفس ضد الممارسات المفرطة للهيئات الحكومية، فإن الأغلبية العظمى من ممارسي إدارة الثروات تتجنب الأفعال الإجرامية بكل الطرق، كما تقول هارينغتون. غير أن ذلك لن يثنيهم ن اعتماد استراتيجيات مدمرة اجتماعيا على الرغم من أنها قانونية. ويقول أحد مديري الثروات إنها «لعبة القط والفأر مع الهيئات الضريبية حول العالم».

وتحدد هارينغتون طريقتين في عمل مديري الثروات يمكن أن يترتب عليهما تفاقم عدم المساواة: عن طريق الحفاظ على الثروات لدى العائلات لأجيال وتيسير التهرب من الضرائب وسداد الدين. وظلت ثروات الأسر الحاكمة قائمة من خلال عمليات هؤلاء المهنيين، مما أدى إلى حيازة ٠,٧٪ من سكان العالم لنسبة ٤١٪ من ثروة العالم. فاستخدام مديري الثروات الماهر للصناديق الاستئمانية والهياكل الأخرى قلل أيضا الوعي العام بهذا التركيز للقوة الاقتصادية.

غير أن هارينغتون تخبرنا بأن السحب السوداء تتجمع سريعا في عالم أصحاب الثراء الفاحش ومديري الثروات. ففي إبريل ٢٠٠٩، اتخذ كبار قادة الاقتصادات الصناعية في مجموعة العشرين إجراء من شأنه إنهاء عصر السرية المصرفية. وزادت هذه المبادرة من قدرة البلدان على التصدي للتهرب الضريبي عن طريق المراكز المالية الخارجية والسرية المصرفية. وتعهدت جميع المراكز المالية بالامتثال للمعايير الدولية بشأن الشفافية الضريبية

> «إنها لعبة القط والفأر مع الهيئات الضريبية حول العالم»

أو المخاطرة باعتبارها مناطق اختصاص غير متعاونة. ومن المقرر أن يبدأ التبادل التلقائي للمعلومات بحلول عام ٢٠١٨ على أقصى تقدير. كذلك يتعين على البلدان توفير معلومات عن الملاك المستفيدين.

ولكن نهاية السرية المالية والغموض المالي ليست قريبة، كما تكتب هارينغتون. فستعمل القيود الجديدة على إيجاد ابتكارات قانونية مالية جديدة، أو «امتثال إبداعي»، حيث سيعيد مديرو الثروات توجيه خدماتهم لتتوافق مع القانون. وتختتم هارينغتون باقتراح تحويل الانتباه من الأثرياء الذين يرغبون في إخفاء أصولهم إلى المهنيين الذين يعملون على تحقيق ذلك. وتقول إنه «ينبغي أن يكون الهدف هو تشجيع مديري الثروات على تطبيق مهاراتهم القانونية والتنظيمية والمالية الرائعة بطرق أقل ضررا — أو حتى مفيدة — للدول والمجتمعات».

ويصدر هذا المجلد المفيد لصناع السياسات الضريبية ومفتشي الضرائب في الوقت المناسب: فقد دفعت عملية تسريب الوثائق من المكتب القانوني ومقدم خدمات الشركات موساك فونسيكا في بنما — المعروفة باسم وثائق بنما — مجموعة العشرين إلى تحسين الشفافية وتبادل المعلومات لوضع حد للتهرب الضريبي والتحايل الضريبي من قبل المراكز المالية الخارجية.

كيوشي ناكاياما
مستشار
إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي